

معرفة الإعجاز النظمي عند الجرجاني

بحث مقدم

إلى المؤتمر العلمي الأول

تجديد العلوم العربية والإسلامية بين الأصالة والمعاصرة

المنعقد بكلية الدراسات الإسلامية والعربية للبنين بدسوق

جامعة الأزهر ٢٠٢١/٣/٢٠

إعداد

الدكتور

عبدالله خالد سعود الشويرد العميري

معرفة الإعجاز النظمي عند الجرجاني

(٢٩٦)

المقدمة

بسم الله، والحمد لله، والصلاة والسلام على رسول الله،

وبعد:

فقد كان بحث علماء اللغة العربية في وجوه إعجاز القرآن الكريم هو الباعث الأساس لنشأة علوم البلاغة وتطورها، ومن أبرز العلماء الذين تركوا أثراً مشهوداً في الحركة النقدية البلاغية والدراسات القرآنية عبدالقاهر الجرجاني (٤٠٠ - ٤٧١هـ)، الذي أقام قواعد علوم المعاني والبيان، فجمع ما تفرق، ونظم ما تناثر، وأظهر ما خفي، وسبق إلى كشف كثير من أسرار العربية، وتجليه وجوه الإعجاز النظمي للقرآن الكريم في كتابيه (دلائل الإعجاز) و(أسرار البلاغة)، فجعل الأول لعلم المعاني وإعجاز القرآن، والثاني لعلم البيان، فاحتفى العلماء بالكتابين، وبنظرية النظم التي أفاض عبدالقاهر في بيانها والتأصيل لها والتعميد، في كتابه (دلائل الإعجاز).

وقد كثرت الدراسات قديماً وحديثاً في تتبع جهود عبدالقاهر، ولاسيما أقواله في أن حقيقة إعجاز القرآن الكريم وغايته تكمن في النظم لا فيما سواه، فانشغل كثير من الباحثين في بيان مراده، والإبانة عما غمض منه، ومدارسته أو نقده، وتسعى هذه الدراسة إلى تتبع الإطار السياقي لذلك كله، في دراسة معرفية، والمقصود بالمعرفية أي أنها تنطلق من نظرية المعرفة، المترجمة عن اللفظ اليوناني (إبستمولوجي)، والتي تقوم على الكشف الفلسفي المعرفي المتصل بالتأثر والتأثير، والجذور والروافد، والنمو والتطور، والموافقة والمخالفة، فيكون بحث الموضوع في إحاطة وتتبع لمساراته الفردية والجمعية، ودراستها دراسة موضوعية متجردة دون تحيز.

وتكمن مشكلة البحث في أسئلة عدة:

١. ما موقف النقاد والعلماء قديماً وحديثاً من قضية اللفظ والمعنى؟

٢. ما أثر الحركة النقدية الأولى في اللفظ والمعنى في نشوء البلاغة العربية؟
٣. ما مقصود الجرجاني من حصر الإعجاز في النظم؟
٤. ما الاعتراضات التي وجهت إلى نظرية النظم قديماً وحديثاً؟ وما موقع الحق منها؟

وتظهر أهمية البحث في أمور منها:

- ١- إبراز آراء العلماء والباحثين قديماً وحديثاً من قضية اللفظ والمعنى، ومواطن الخلاف والاتفاق.
- ٢- الكشف عن مواطن الالتباس والغموض اللذين يحفان بنظرية النظم عند الجرجاني، والسعي إلى حل مواقع اللبس والإشكال فيها.
- ٣- حاجة المكتبة العلمية إلى دراسة هذا الموضوع دراسة علمية في ضوء نظرية المعرفة.

ولا شك في أن موضوع نظم القرآن الكريم عند الجرجاني قد درس كثيراً في دراسات سابقة، إلا أن الباحث لم يجد في أي منها دراسة تنطلق من أصول نظرية المعرفة، ومن تلك الدراسات السابقة:

- ١- دراسة بعنوان: النظم من سيبويه إلى الجرجاني، للباحث: الدكتور سامي عوض بالاشتراك مع الباحث: حسن شحود، منشورة في: سوريا - اللادقية، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية - سلسلة الآداب والعلوم الإنسانية، المجلد (٢٤)، العدد (١٧)، ٢٠٠٢م. وقد تميزت هذه الدراسة في تسليطها الضوء على أثر النحاة في تكوّن نظرية النظم عند الجرجاني، غير أنها أغفلت ما عدا ذلك من جوانب معرفية هامة، تتعلق في قضية اللفظ والمعنى، وأثر النظرية عند النقاد، وما تعلق بها من إشكالات، ونحو ذلك .

- ٢ - دراسة بعنوان: نظرية النظم عند عبدالقاهر الجرجاني (دراسة في الأسس والمنطلقات)، للباحث: الدكتور حميد قبايلي، منشورة في: الجزائر - جامعة عباس لغرور خنشلة، مجلة الأثر، العدد (٢٩)، ديسمبر / ٢٠١٧ م. وقد اعتمدت الدراسة على كثير من النقول ولم تتوسع في الاستقراء والتحليل.
- ٣ - كتاب بعنوان: نظرية النظم وقيمتها العلمية في الدراسات اللغوية عند عبدالقاهر الجرجاني، للباحث: وليد محمد مراد، نشر في طبعته الأولى عام ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م، من منشورات دار الفكر في دمشق. وهو من أوعب ما كتب في نظرية النظم غير أن الباحث لم يقف عند الإشكالات المثارة قديماً وحديثاً في قضية اللفظ والمعنى، وكذلك في قضية الإعجاز النظمي للقرآن الكريم. وثمة دراسات أخرى في الموضوع نفسه رجع إليها الباحث، وقام بتوثيق المواضع التي أفادها منها في الحواشي، وثبت المصادر والمراجع في آخر الدراسة، وقد تقاطعت هذه الدراسة مع كل منها في جوانب واختلفت في جوانب أخرى، ووافقت تلك الدراسات في بعض نتائجها، وخالفتها في بعض، وذلك ناتج عن دراسة الإشكالات التي أوردها العلماء والنقاد على قضية النظم عند الجرجاني. وأما المنهج الذي تسير عليه هذه الدراسة: فهو منهج استقرائي تحليلي في ضوء نظرية المعرفة، قام فيه الباحث باستقراء ما وقع له من رسائل وبحوث في موضوع الدراسة.

وتنقسم الدراسة إلى:

- هذه المقدمة التي عرضت موضوع البحث ومشكلته والمنهج الذي يسير عليه والدراسات السابقة وخطة البحث.
- يليها مبحثان، هما:

المبحث الأول، وموضوعه: الدلالة وعناصر النظم، وقد جاءت في أقسام؛
الأول: المفهوم الدلال للنظم، والقسم الثاني: اللفظ والمعنى. أما القسم الثالث فهو في:
أثر النحو في تكوين نظرية النظم.

وثاني الباحث، قد عالج: التأصيل للإعجاز القرآني في كتابات الجرجاني؛ وفيه
ثلاثة أقسام، الأول: وجوه إعجاز القرآن الكريم عند الجرجاني. والثاني: النظم أصل
البلاغة العربية. أما القسم الثالث فهو: نقد نظم الجرجاني.

- وختم الدراسة خلاصات ونتائج، جمعت زبدة ما خلصت إليه
دراسة هذا الموضوع: "معرفة الإعجاز النظمي عند الجرجاني" في المفهوم، والأصول،
والآثار، والانتقادات أو الإشكالات التي أوردها العلماء والنقاد على الجرجاني.

المبحث الأول: الدلالة وعناصر النظم:

أولا المفهوم الدلالي:

النظم لغة: التأليف، وهو قرن الأشياء بعضها ببعض، أو ضم الشيء إلى مثله، ومنه نظم اللؤلؤ إذا جمعته في سلك واحد، والشعر إذا ضمنت الأبيات بعضها إلى بعض في بحر وروي. والنظم: الجماعة، وكل شئ فيه عُذْرٌ متقاربة أو قِلاتٌ متصلة فهو نَظْمٌ، لأنه نَظَمَ ذلك الماء، والنظيم كذلك الرُّكْبِيُّ المتناسق فُقْرُهُ على نسق واحد^١.

وعند ابن فارس اللغوي الرازي^٢ أن النون والطاء والميم أصل دال على التأليف، قال في المقاييس: "نَظَمَ) النُونُ وَالطَّاءُ وَالْمِيمُ: أَصْلًا يَدُلُّ عَلَى تَأْلِيفِ شَيْءٍ وَتَأْلِيفِهِ، وَنَظَمْتُ الْحُرْرَ نَظْمًا، وَنَظَمْتُ الشَّعْرَ وَغَيْرَهُ. وَالنَّظَامُ: الْحَبِطُ يَجْمَعُ الْحُرْرَ. وَالنَّظَامَانِ مِنَ الضَّبِّ: كُشَيْتَانِ مِنْ جَنْبَيْهِ، مَنْظُومَانِ مِنْ أَصْلِ الدَّنْبِ إِلَى الْأُذُنِ"^٣. وفي المعجم الوسيط أن النظم يعني المنظوم يوصف به العقد المنظوم، وتوصف به أسراب الجراد، وبعض الأجرام المنتظمة كالثريا. وفي الكلام يوصف به الموزون المقفى، ويقابله النثر وهو الكلام المنثور الذي خلا من الوزن والتقفية^٤.

١ اللسان مادة (نظم).

٢ أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي، من أئمة اللغة، رحل إلى قزوين ليرى من إبراهيم بن علي بن إبراهيم بن سلمة بن فخر، ورحل إلى زنجان ليرى من أحمد بن الحسن بن الخطيب راوية ثعلب، من أبرز تلامذته: صاحب بن عباد وبديع الزمان الهمداني، له عشرات المصنفات منها: معجم مقاييس اللغة، والصاحي في فقه اللغة، توفي سنة ٣٩٥هـ.

وفيات الأعيان ١/١١٨، يتيمة الدهر ٣/٢٣٩، الأعلام ١/١٩٣.

٣ ابن فارس، أحمد (٣٩٥هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر

عام النشر: ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م. مادة (نظم) ٥/٤٤٣.

٤ المعجم الوسيط، المؤلف: مجمع اللغة العربية بالقاهرة، (إبراهيم مصطفى / أحمد الزيات / حامد عبد القادر / محمد النجار)

الناشر: دار الدعوة، ٢/٩٣٣.

ثانياً: قضية اللفظ والمعنى:

مما لا خلاف فيه أن قضية اللفظ والمعنى ليست من قضايا النقد الأدبي العربي خاصة، فلم تتصل هذه القضية بالثقافة العربية دون غيرها من الثقافات، بل هي قضية متصلة بالثقافة الإنسانية عامة، فلهذا المبحث جذوره الموعلة في التراث الإنساني الحضاري، فقد كانت من القضايا البارزة في كتب الفلسفة والأدب واللغة عند بعض الحضارات التي ورثت تراثها القديم المشرق والمغرب، كالهند واليونان.

فأما علماء الهند الأوائل فقد تعددت أقوالهم في هذه القضية، غير أنها تكاد تُجمع على ترك المفاضلة بين اللفظ والمعنى؛ فمنهم من أنكر الفصل بين اللفظ والمعنى في البحث والمفاضلة، فرأى أن اقتران اللفظ بالمعنى لا يمكن تحليله أو تقسيمه، فجميع الأشياء لا تتصور إلا بالوحدة الموضوعية من الكلام التي تدل عليها، ومنهم من قرر أن الصلة بينهما فطرية طبيعية قديمة، ومنهم من شبه التلازم بينهما بالنار والدخان، ومنهم من اتجه إلى أن العلاقة بينهما حادثة لا قديمة، والدلالات في الحضارة الهندية تدل على مدلول لا يخرج عن أربعة أنواع: عام نكرة، أو ذات معرفة، أو صفة، أو فعل، ومن الموضوعات التي عُنوا بها في قضية اللفظ والمعنى: الترادف والمشارك اللفظي، وتعلق المعنى بالسياق، وأثر المجاز في صرف دلالة المعنى^١.

وعند اليونان كان يُعبر عن قضية اللفظ والمعنى بصور أخرى كاللغة والتفكير، أو الوعي والمادة، وقد توقف أفلاطون في حديثه عن المحاكاة عند هذه القضية؛ فنصر جانب المعنى ورفع على اللفظ، وهذا التقديم عنده يرجع إلى أسبقية المعنى على اللفظ^٢.

١ علم الدلالة بين النظرية والتطبيق، حمدي بختيار عمران، القاهرة: الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي، ط ١، ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م، ص ١١ - ١٢.
٢ في نظرية الأدب ص ١٨.

ولعل سبب ذلك الاختلاف في التعبير عن قضية اللفظ والمعنى بألفاظ أخرى راجع إلى أن فلاسفة اليونان نظروا في هذه القضية برؤية فلسفية فجاء البحث فيها من جهة الأدب والبلاغة تابعاً للدراسة الفلسفية، بينما العرب لم يلتفتوا فيها إلا إلى البلاغة والإعجاز.

ويفسر شكري الماضي منطلقات هذه الفلسفة الأفلاطونية بأنها تنطلق من إيمانه واستناده إلى الفلسفة المثالية، التي ترى أن وجود الوعي يسبق وجود المادة في أصل الخلق، فالمعنى هو الأصل، واللفظ صورة عنه، ووظيفة الأديب أن يعكس المعاني في الألفاظ، كما تعكس المرآة صور الموجودات؛ أي أن محاكاته للأشياء والظواهر آلية فوتوغرافية؛ أي حرفية، ولذلك فهو لا يقدم سوى صور مزيفة لا حاجة لنا بها؛ لأن ما نحتاجه وينفعنا هو الأصل لا الصورة^١.

وبهذا قدم لنا أفلاطون سبب تفضيل المعنى على اللفظ بطريقة منطقية، مبنية على مقدمتين؛ الأولى: إثبات أن المعنى أصل واللفظ صورة عنه بدليل سبق المعنى اللفظ. والثانية: أن الأصل أفضل من انعكاسه وصورته. وبالتالي فالنتيجة أن المعنى مقدم على اللفظ، فهو متبوع واللفظ تابع له. وبهذا يكون قد قدم أفلاطون مثال تطبيقي لنظرية المحاكاة.

فقد كان لانشغال العلماء بالبحث في قضية إعجاز القرآن الكريم في القرنين الثالث والرابع وما بعدهما أثراً بارزاً في نشوء وتطور علوم البلاغة والنقد، وكانت من أوائل القضايا التي انشغل بها النقاد والعلماء قضية اللفظ والمعنى، هل الفصاحة والبلاغة والإعجاز راجعة إلى اللفظ أم إلى المعنى، وقد اشتد الخلاف في ذلك حتى جاء عبدالقاهر الجرجاني في القرن الخامس وألف كتاب دلائل الإعجاز الذي قرر فيه

أن البلاغة ترجع إلى النظم، وبني قواعد نظرية النظم بالتعريف والتقسيم والتمثيل والشواهد، فعكف أهل العلم على كتابه واستخرجوا منها أصول علم المعاني، و من أبرز العلماء الذين تأثروا به الزمخشري في كتابه الكشاف، وكذا السكاكي في مفتاح العلوم، فقد بنى قسم البلاغة فيه على أصول الجرجاني.

أما عند العرب فقد أخذت قضية اللفظ والمعنى حيزاً واسعاً، ولم تستقر فورة هذه القضية إلا بعد أن جاء عبدالقاهر الجرجاني بنظرية النظم، وقد عاب بعض المتأخرين على المتقدمين انشغالهم بهذه القضية، فمن ذلك قول بعضهم: "بقي الباحثون في البلاغة وفي إعجاز القرآن، وكان المنتظر أن يصل هؤلاء... إلى ما لم يصل إليه المفسرون، ولكنهم شغلوا أنفسهم بمباحث عقيمة حول (اللفظ والمعنى) أيهما تكمن فيه البلاغة"^١.

والحق أن هذه القضية كانت أساساً لا بد منه لتمييز بلاغة علم المعاني، وأنه لولا هذه الجهود لما استطاع الجرجاني أن يؤسس لعلم البلاغة، فهي أصل أصيل في التأسيس لعلم البلاغة، وهي أول درجات السلم التي انطلق منها البلاغيون لدراسة بلاغة القرآن الكريم.

وقد سبق النقاد العرب الجرجاني في محاولة الوقوف على حقيقة البلاغة في اللفظ والمعنى، وخاض فيها كثير من العلماء، من أبرزهم بشر بن المعتمر (ت ٢١٠هـ)^٢، وكلثوم بن عمرو العتايي (ت ٢٢٠هـ)^٣، والجاحظ (ت ٢٥٥هـ)^٤، وابن

١. المرجع السابق ص ١٨.

٢. البيان والتبيين ١/١٢٨.

٣. الصناعتين ص ١٢٠.

٤. البيان والتبيين ١/١٣٦.

قتيبة (ت ٢٧٦هـ)^١، والمبرد (ت ٢٨٦هـ)^٢، وعلي بن عيسى الرماني (ت ٣٨٦هـ)^٣،
والخطابي (ت ٣٨٨هـ)^٤ وغيرهم.

وقد شاع في كتابات المعاصرين القول بانقسام أولئك النقاد إلى فرق متعددة:
الفريق الأول: المساواة بين الألفاظ والمعاني، ويُنسب ذلك القول إلى بشر بن
المعتمر، وهو من أوائل من أشار - بحسب كتب التراث التي وصلت إلينا - إلى قضية
اللفظ والمعنى فقال: "من أراد معنى كريماً فليلتمس له لفظاً كريماً، فإن من حق المعنى
الشريف اللفظ الشريف، ومن حقهما أن تصوّهما، مما يفسدهما ويهجنهما"^٥.
وُنسب كذلك القول بالمساواة بين الألفاظ والمعاني إلى العتّابي الذي يقرر بأن
"الألفاظ أجساد، والمعاني أرواح، وإنما تراها بعيون القلوب، فإذا قدمت منها مؤخرًا أو
أخرت منها مقدماً أفسدت الصورة، وغيرت المعنى، كما لو حوّل رأس إلى موضع يد
أو يد إلى موضع رجل، لتحولت الحلقة وتغيرت الحلية"^٦، فكلاهما يرى أن البلاغة
والفصاحة إنما تكون بالتلازم بين جودة اللفظ وجودة المعنى، وأنه لا بد من الإحسان
فيهما جميعاً.

ثم جاء ابن قتيبة الذي يُنسب إليه القول بالتسوية بين اللفظ والمعنى، وذلك
لأنه قسم الشعر تقسيماً منطقياً رياضياً إلى أربعة أضرب:

١ الشعر والشعراء ص ٦٦.

٢ البلاغة ص ٥٩.

٣ النكت في إعجاز القرآن ص ١٠٧.

٤ بيان إعجاز القرآن ص ٢٧.

٥ البيان والتبيين ١/١٢٩.

٦ الصناعتين ص ١٢٠.

الأول: ضرب حسن لفظه، وجاد معناه.

والثاني: ضرب حسن لفظه، فإذا فتشته لم تجد فائدة في المعنى.

والثالث: ضرب جاد معناه، وقصرت ألفاظه عنه.

والرابع: ضرب تأخر معناه وتأخر لفظه.

وأخذ يمثل لكل نوع منها، والملاحظ أنه لم يشر إلى تقدم الثاني على الثالث، فهو وإن قدمه في الكتابة، إلا أن هذا التقدم لا يعني أفضليته، إذ أنه لا بد وأن يبدأ بأحدهما.

الفريق الثاني: انتصر للألفاظ وقدمها على المعاني، ومن أبرز من يُنسب إليه هذا القول الجاحظ، الذي استثاره ما رآه من أبي عمر الشيباني من تفضيله لبيتين استجادهما لما فيهما من حكمة، وهما:

لا تحسبن الموت موت البلى فإنما الموت سؤال الرجال

كلاهما موت ولكن ذا أقطع من ذلك لذل السؤال

فعلق على ذلك قائلا: " وأنا أزعم أن صاحب هذين البيتين لا يقول شعرا أبدا، ولولا أن أدخل في الحكم بعض الغيب لزعمت أن ابنه لا يقول شعرا أبدا... وذهب الشيخ إلى استحسان المعنى، والمعاني مطروحة في الطريق يعرفها العجمي والعربي والحضري والبدوي، والقروي والمدني، وإنما الشأن في إقامة الوزن، وتخير اللفظ، وسهولة المخرج، وكثرة الماء، وفي صحة الطبع وجودة السبك، فإنما الشعر صناعة، وضرب من النسج، وجنس من التصوير"^١.

ويؤكد الجاحظ رأيه هذا عند بسطه لمعنى البيان فيقول: " ثم اعلم - حفظك الله - أن حكم المعاني خلاف حكم الألفاظ، لأن المعاني مبسوطة إلى غير غاية، وممتدة إلى غير نهاية، وأسماء المعاني مقصورة معدودة، ومحصلة محدودة" ^١، ولم نجد أحدا انتصر للألفاظ كانتصار الجاحظ، الذي يرى الفصاحة والبيان مقصورة على الألفاظ دون المعاني، ويهدر القيمة الفنية للمعاني، فهي مطروحة في الطريق، وممتدة لا يعجز عنها أحد فصيحاً كان أو غير فصيح، وحيث أن المعاني يعرفها العربي والأعجمي، والفصاحة خاصة بالعرب إذا فهي حتما ستكون في الألفاظ فقط كما يرى الجاحظ.

أما الفريق الثالث لذي يُنسب إليه الانتصار للمعاني، فيمثله الشريف الرضي الذي يقول: " وأنا أقول أبداً أن الألفاظ خدم للمعاني؛ لأنها تعمل في تحسين معارضها وتنميق مطالعها" ^٢، ولعل ذلك الاتجاه عند الشريف الرضي عائد إلى عنايته بالمجاز في القرآن الكريم والحديث الشريف، وانشغاله بالكشف عن الدلالات المجازية، والمعاني المقصودة في الاستعارات، وحرصه على تأويل تلك النصوص بما يتفق مع المراد منها.

ويُنسب فريق رابع إلى موقف التركيب، والنظم، ومن أبرز من تناول هذه المسألة - قبل الجرجاني - أبو سليمان الخطابي كما سيأتي.

والحقيقة أن جميع هذه الأقوال تنبع من مشكاة واحدة، وأن الخلاف بينها خلاف لفظي، فلا خلاف على الحقيقة، فجميع هذه الأقوال صحيحة إذا نظرت إليها من زاويتها وبعدها المقصود، ولا يصح الاعتماد على مقولة واحدة أو اثنتين لناقد

١ البيان والتبيين ١/٨٢.

٢ تلخيص البيان - عند ذكر المجاز سورة الحشر - ص ٣١٢.

في بناء نظرية ونسبتها إليه، ولا سيما أن اللغة الأدبية لغة واسعة فليست هي لغة علمية منضبطة بحد جامع مانع، وإنما هي تحليل منفتح على القراءة المتعددة في بعض أبعادها.

ثانياً: أثر النحو العربي في تكوين نظرية النظم:

قدم عبدالقاهر الجرجاني نظرية النظم بصورة متكاملة في كتابه "دلائل الإعجاز"، فخصص هذا الكتاب لإثبات أن الإعجاز البلاغي للقرآن يكمن في نظمه، ولم يدع الجرجاني أنه هو أول من تنبه لذلك، بل هو يصر بوضوح أن هذا محل إجماع عند العلماء فيقول: "وقد علمت إطباق العلماء على تعظيم شأن النظم، وتفخيم قدره، والتنويه بذكره، وإجماعهم أن لا فضل مع عدمه، ولا قدر لكلام إذا هو لم يستقم له، ولو بلغ في غرابة معناه ما بلغ، وبتهم الحكم بأنه لا الذي تمام دونه، ولا قوام إلا به، وأنه القطب الذي عليه المدار، والعمود الذي به الاستقلال"^١.

والواقع ان الجرجاني قد تأثر بآراء النقاد والأدباء قبله، كما تأثر باللغويين كسيبويه (ت ١٨٠هـ) والسيرافي (ت ٣٥٨هـ)، فاستوعب ذلك كله، ورتبه وعضده بالحجج والبراهين، وبينه بالأمثلة التي لا تدع لأحد أن ينقض ما كتبه في هذه النظرية، ولذا تلقى العلماء كتابه هذا بالقبول، وسكنت قضية اللفظ والمعنى بعده.

ولعله من المناسب أن نذكر إلماحات من تأثر الجرجاني بعلماء النحو في هذا الباب، فمن ذلك ما أشار إليه حاتم الضامن من اهتمام سيبويه بنظم الكلام وتنسيق العبارات في مواضع كثيرة من كتابه فمنها:

١ دلائل الإعجاز ص ٨٠.

اهتمامه بحروف العطف وأثرها في صحة النظم وفساده، وتقديم المسؤول عنه بعد أداة الاستفهام ، وإخبار النكرة عن النكرة، وما أورده سيبويه في باب (الاستقامة من الكلام والإحالة) ، فقد جعل مدار الكلام على تأليف العبارة وما فيها من حسن أو قبح، وتأكيد على أن وضع الألفاظ في غير موضعها يفسد ويقبح الكلام^١، وقد ضرب سيبويه أمثلة لسوء النظم - وإن لم يسمه باسمه، وإنما أطلق عليه مصطلح (المستقيم القبيح) - منها قول: قد زيدا رأيت، وكى زيدا يأتيك^٢.

أما تأثر الجرجاني بالسيراني فأمر لا ينكر، وقد أشار إلى ذلك حاتم الضامن في كتابه نظرية النظم فبين بأن فكرة النظم قد تطورت عند السيراني وأخذت صورة أكثر جلاء حين تحدث عن معاني النحو، وأن السيراني في مناظرته مع متى بن يونس أكد على أن المراد بالنحو ليس مجرد حركات الإعراب فقط وإنما هو في وضع الكلمات وترتيبها^٣.

ثم جاء باحث آخر فجازف في ذلك وبالغ فرعم بأن كتاب الجرجاني ليس إلا شرحاً للمناظرة التي جرت بين السيراني ومتى بن يونس، وأن نظرية النظم إنما هي من بنات أفكار السيراني، وأن الجرجاني كان يتعمد إخفاء ذلك حتى أنه لم يذكر اسم السيراني في الكتاب مع ذكره لأبي علي الفارسي ثلاث مرات في الكتاب نفسه مع أن الفارسي قرين السيراني فكان حقه أن يذكر، لاسيما وأن الأفكار كلها أفكاره^٤.

١ نظرية النظم ص ٨.

٢ انظر الكتاب ٢٥/١.

٣ نظرية النظم ص ١٧.

٤ انظر كتاب "دلائل الإعجاز بين أبي سعيد السيراني وعبد القاهر الجرجاني" للدكتور حسن إسماعيل عبدالرزاق، فقد بنى الكتاب كله على إثبات أن دلائل الجرجاني هي شرح لمناظرة السيراني، وأن الجرجاني تعمد إخفاء ذلك.

ولاشك أن ذلك فيه تجنٍ على الجرجاني، فنظرية النظم تكونت مع تراكم الكتابات والمناظرات في إعجاز القرآن، مع ما في كتابات اللغويين وتقريراتهم من بيان أهمية علم النحو، وشروحات معاني النحو وأسراره، وفي ردودهم على من يهون من علم النحو ويقدم عليه منطق اليونان، وكان أحد المشاركين في ذلك السيرافي ومن ذلك قوله: " معاني النحو منقسمة؛ بين حركات اللفظ وسكناته، وبين وضع الحروف في مواضعها المقتضية لها، وبين تأليف الكلام بالتقديم والتأخير، وتوخي الصواب في ذلك، وتجنب الخطأ في ذلك..."^١، لكن ذلك لا يجعل السيرافي ابن بجدة نظرية النظم، ولا أبو عذرتها فقد سبقه إلى ذلك الخطابي وغيره كما قدمنا، كما أن الجرجاني نفسه قد بيّن أن العلماء قد أطبقوا على تفخيم شأن النظم كما تقدم آنفاً، فحتى الجرجاني لم يدع أنه مبتكر هذه النظرية، والحق أن نظرية النظم قد نضجت على يد عبدالقاهر حتى تعلقت باسمه، فقد بسط هذه المسألة بسطاً لم يسبق إليه، وأسس بها علم المعاني أحد الأركان الثلاثة التي تقوم عليها البلاغة العربية.

المبحث الثاني: التأصيل للإعجاز القرآني في كتابات الجرجاني:

أولاً: إعجاز القرآن الكريم عند الجرجاني.

بدأ الجرجاني كتابه دلائل الإعجاز ببيان أن الألفاظ لا يمكن أن تكون بحال محل البلاغة والإعجاز، وهو يطرح رأيه هذا ويقرره بأسئلة تقريرية فيطلب النظر إلى الكلمة المفردة قبل دخولها في التأليف، فإنه لا سبيل إلى إفادتها إلى بضمها إلى كلمة أخرى، فهل يتصور أن يكون بين لفظتين تفاضل في الدلالة؟ فهل يمكن أن يقال أن كلمة رجل هي أدل على معنى الرجولة من دلالة الليث على الأسد؟ وهل المفردة العربية أدل على معناها من نظيرها في المفردة الفارسية؟ وهل يمكن أن تتفاضل الكلمتان المفردتان من غير أن ينظر إلى مكان تقعان فيه من التأليف والنظم؟ وهل توصف اللفظة بالفصاحة أو بالتمكن والقبول أو بالقلق والنبوة والاستكراه إلا مع اعتبار مكانها من النظم؟^١

لينته بعد ذلك إلى تقرير " أن الألفاظ لا تتفاضل من حيث هي ألفاظ مجردة، ولا من حيث كلم مفردة، وأن الألفاظ تثبت لها الفضيلة وخلافها في ملاءمة معنى اللفظة لمعنى التي تليها، أو ما أشبه ذلك مما لا تعلق له بصريح اللفظ"^٢.

والجرجاني يعتقد أن العلاقة بين الألفاظ ودلالاتها علاقة اعتبارية، فالدلالات لا علاقة لها بالألفاظ إلا من حيث الوضع، بخلاف النظم فإن علاقة اللفظ فيه بالألفاظ المجاورة له مقصودة ولها أثر واضح في المعنى، ولذلك كانت المزية للنظم^٣.

١ دلائل الإعجاز ص ٤٤.

٢ المصدر السابق ص ٤٦.

٣ المصدر السابق ص ٤٩.

وفي موضع آخر نرى الجرجاني يقر بأن لبعض الألفاظ فضيلة في ذاتها فيقول: "واعلم أنا لا نأبي أن تكون مذاقة الحروف وسلامتها مما يثقل على اللسان داخلا فيما يوجب الفضيلة، وأن تكون مما يؤكد أمر الإعجاز، وإنما الذي نكره رأي من يذهب إليه أن يجعله معجزا به وحده، ويجعله الأصل والعمدة"^١.

وهو يقرر أن قول المتقدمين: هذا لفظ فصيح، أو شريف، أو له ديباجة، أو عليه طلاوة ونحو ذلك من أوصاف المدح التي يمدح بها اللفظ، إنما مرادهم بها المعنى لا اللفظ^٢.

ويرى الجرجاني أن الألفاظ خدم للمعاني وتابعة لها ولا حقة بها، وحجته في ذلك أن ترتيب المعاني يسبق ترتيب الألفاظ، فإنه لا يتصور أن يُعرف للفظ موضعاً من الكلام من غير أن يُعرف معناه، ولا أن يُتوحي في الألفاظ من حيث هي ألفاظ ترتيباً ونظماً، وإنما يكون توحي الترتيب أولاً في المعاني ويعمل الفكر فيها، ثم تُتبع بالألفاظ^٣.

ولقد قسى عبدالقاهر على الألفاظ كثيراً، فلم يجعل لها حظاً من الفضيلة إلا من حيث سلامة حروفها من ما يثقل على اللسان، والذي يظهر لنا أن الألفاظ المفردة لها حظ من البلاغة، فهي جزء من التركيب، ولا يكون النظم بليغاً إلا إذا كانت ألفاظه جزلة فصيحة، فألفاظ السوقة والعامية ليست كألفاظ الكتاب والشعراء.

أما موقف الجرجاني من المعاني فهذه القضية تكاد تكون أعقد من قضية الألفاظ، وذلك أنه تارة يطلق لفظ المعاني ويقصد به معاني النحو فيعبر به عن النظم،

١ المصدر السابق ص ٥٢٢.

٢ المصدر السابق ص ٢٦٦.

٣ دلائل الإعجاز ص ٥٣.

وطورا يطلقه ويقصد به دلالة الألفاظ، كما أنه يطلق على المعاني التي هي مدلول الألفاظ معاني أول، وعلى الغرض من تلك المعاني لمعاني الثواني، وهو يمثل لذلك فيعرف المعاني الأول بأنه: " معنى اللفظ الذي دلت به على المعنى الثاني، كمعنى قوله: فإني جبان الكلب مهزول الفصيل. الذي هو دليل على أنه مضياف، فالمعاني الأول المفهومة من أنفس الألفاظ هي المعارض والوشي والحلي وأشباه ذلك، والمعاني الثواني التي يوماً إليها بتلك المعاني هي التي تكسي تلك المعارض، وتزين بذلك الوشي والحلي"^١، وهو يبين بذلك أن الصور البيانية هي من دلالة المعاني على المعاني، وبذلك لا يصح أن يتوهم أن الفصاحة فيها راجعة إلى الألفاظ.

ويقرر الجرجاني أنه لا يمكن أن تتفق عبارتان على معنى واحد، ويقصد بذلك ما قرره من أن المعاني على ضربين أول وثواني، فهو يرى أن المعنى الواحد من المعاني الأول لا يمكن أن تدل عليه عبارتان مختلفتان، أما الثواني التي هي الأغراض فقد تختلف عدة عبارات ويكون غرضها واحد، ويقول في ذلك " ولا يغرنك قول الناس: قد أتى بالمعنى بعينه، وأخذ معنى كلامه فأداه على وجهه، فإنه تسامح منهم، والمراد أنه أدى الغرض"^٢.

أما موقفه من معاني الكلم المفردة فلا يكاد يختلف عن موقفه من الألفاظ وهو يصرح بذلك قائلاً: " ليس لنا إذا نحن تكلمنا في البلاغة والفصاحة مع معاني الكلم المفردة شغل ولا هي منا بسبيل"^٣.

١ المصدر السابق ص ٢٦٤.

٢ المصدر السابق ص ٢٦١.

٣ المصدر السابق ص ٧٢.

إذاً فنظرية النظم (أو التأليف) عند عبدالقاهر تقوم على إنكار ثنائية اللفظ والمعنى، فهي تقوم على العودة إلى الوحدة، أي أن يُعنى الناقد برؤية الصورة مجتمعة من الطرفين معادون فصل بينهما، فمصطلح (المعنى) عنده يعني الدلالة الكلية المستمدة من الوحدة، لا (المادة الأولية) أو الحقائق الخارجية التي تحدث الجاحظ عنها^١. وبهذا يمكننا أن نفهم أن إعلاء الجرجاني من شأن المعاني إنما هو إعلاء لجانب النظم، فهو يتخذ من المعاني جسراً لبيان بلاغة النظم، ومن ذلك قوله: "ومعلوم أن سبيل الكلام سبيل التصوير والصياغة، وأن سبيل المعنى الذي يعبر عنه سبيل الشيء الذي يقع التصوير والصوغ فيه، كالفضة والذهب يصاغ منهما خاتم أو سوار. فكما أن محالا إذا أنت أردت النظر في صوغ الخاتم، وفي جودة العمل وردائه، أن تنظر إلى الفضة الحاملة تلك الصورة، أو الذهب الذي وقع فيه ذلك العمل وتلك الصنعة كذلك محال إذا أردت أن تعرف مكان الفضل والمزية في الكلام، أن تنظر في مجرد معناه وكما أننا لو فضلنا خاتماً على خاتم، بأن تكون فضة هذه أجود، أو فضه أنفس، لم يكن ذلك تفضيلاً له من حيث هو خاتم كذلك ينبغي إذا فضلنا بيتاً على بيت من أجل معناه، أن لا يكون ذلك تفضيلاً له من حيث هو شعر وكلام. وهذا قاطع، فاعرفه"^٢.

وقوله: "أن من شأن المعاني أن تختلف عليها الصور، وتحدث فيها خواص ومزايا من بعد أن لا تكون، فإنك ترى الشاعر قد عمد إلى معنى مبتذل، فصنع ما يصنع الصانع الحاذق، إذا هو أغرب في صنعة خاتم، وعمل شنف، وغيرهما من

١ تاريخ النقد الأدبي عند العرب ص ٤٣٤.

٢ دلائل الإعجاز ص ٢٥٤.

أصناف الحلّى^١، فالمعنى الذي يعمد إليه الشاعر إنما يكون في النفس والفكر وهو الغرض المقصود الذي يعدّه الجرجاني من المعاني الثواني، ثم يصوغه الشاعر فيكون النظم الذي إنما تكون به البلاغة والبيان.

إذن جملة رأي الجرجاني في الفصاحة والبلاغة والإعجاز أن اللفظ لا مزية له، وأن معاني الكلم المفردة لا دخل لا علاقة لها إطلاقاً بالبلاغة والفصاحة، وأن غرض المتكلم والمعنى الذي في نفسه هو مادة الفصاحة والبلاغة، لكن المزية الكاملة التي يتفاضل بها الكلام ويكون بها الإعجاز إنما تكون في الصوغ لا في المادة، أي في النظم.

أما مفهوم النظم عند عبدالقاهر فقد وصفه وحده مراراً في كتابه ومن ذلك قوله: "اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو، وتعمل على قوانينه وأصوله، وتعرف مناهجه التي تُهَجَّت فلا تزيغ عنها، وتحفظ الرسوم التي رسمت لك فلا تُخَلَّ بشيءٍ منها"^٢ ثم بين أن فساد النظم وصحته متعلقان بالتزام قواعد النحو فقال: "وإذا ثبت أن سبب فساد النظم واختلاله أن لا يعمل بقوانين هذا الشأن ثبت أن سبب صحته أن يعمل عليها... وإذا ثبت جميع ذلك ثبت أن ليس هو شيئاً غير توحي معاني هذا العلم وأحكامه فيما بين الكلم"^٣.

ويبين الجرجاني أن النظم إنما "يعتبر فيه حال المنظوم بعضه مع بعض وليس هو النظم الذي معناه ضم الشيء إلى الشيء كيف جاء واتفق. ولذلك كان عندهم نظيراً للنسخ والتأليف والصياغة والبناء والشبي والتجوير وما أشبه ذلك، مما يوجب

١ المصدر السابق ص ٤٨١.

٢ المصدر السابق ص ٨١.

٣ المصدر السابق ص ٨٤.

اعتبار الأجزاء بعضها مع بعض حتى يكون لوضع كل حيث وضع علة تقتضي كونه هناك وحتى لو وضع في مكان غيره لم يصلح".^١

وهو يدل على تفخيم شأن النظم بأنه قد يزداد في المعنى من غير أن يزداد في اللفظ، ويستشهد على ذلك بقوله تعالى " وجعلوا لله شركاء الجن"، فيشير إلى أن تقدم شركاء له حسن وروعة ومأخذ من القلوب، لا تجد منه شيء لو قلت: وجعلوا الجن شركاء الله، وسبب ذلك أن تقدم الشركاء يفيد أنهم جعلوا الجن شركاء، وعبدوهم مع الله تعالى، ويفيد معنى آخر، وهو أنه ما كان ينبغي أن يكون لله شريك، لا من الجن ولا من غير الجن، ومع تأخير شركاء لا يفيد هذا المعنى الثاني.^٢

ويعقد الجرجاني فصلاً لبيان أن مدار أمر النظم إنما يكون على معاني النحو، وعلى الوجوه والفروق، وأن الفروق والوجوه لا غاية لها ولا نهاية، وأنها تتفاوت بحسب الموضوع، وبحسب معنى المراد، وبحسب الغرض المقصود.^٣

ونظرية النظم عند الجرجاني تقوم في بحثها على ركنين؛ أولهما بيان جنس المزية، والثاني كشف الجهة التي تعرض منها تلك المزية، وعلى ذلك كانت المباحث الرئيسية أربعة؛ مبحثان يتعلقان بالركن الأول وهما مبحث البلاغة والفصاحة والبيان وما شاكلها من ألفاظ، ومبحث اللفظ والمعنى، ومبحثان يتعلقان بالركن الثاني وهما مبحث النظم ومعناه، ومبحث معاني النحو، وبين هذه المباحث تداخل شديد وارتباط متعدد، فلم يفصل عبدالقاهر كثيراً بين مضمونها.^٤

١ المصدر السابق ص ٤٩.

٢ المصدر السابق ص ٢٨٦.

٣ المصدر السابق ص ٨٧.

٤ عروض نظرية النظم ص ٢٥٧.

ومن الناحية التطبيقية مثل عبدالقاهر لهذه النظرية في أربعة أبواب هي: التقديم والتأخير، والفصل والوصل، والحذف والإيجاز، والفروق والوجوه، فكانت هذه الأبواب هي أصول علم المعاني التي بُنيت عليها أبواب هذا العلم عند من جاء بعده.
ثانياً: فاتحة العلوم البلاغية:

لم يكن عبدالقاهر الجرجاني هو من ابتدع مصطلح النظم، وليس هو أول من أشار إلى أن القرآن الكريم معجز في نظمه، ولكن عبدالقاهر هو الذي جمع أركان هذه النظرية وبنائها بترتيب منطقي ودعمها بعلمه النحوي الواسع، ومثل لها من القرآن الكريم والشعر العربي القديم، حتى نضجت هذه النظرية واستوت على سوقها، فالجرجاني قدم دراسة متكاملة أطفأت الخلاف في قضية اللفظ والمعنى، وأسس بعمق لعلم البلاغة لا سيما علم المعاني، فكل من تكلم في البلاغة بعده فهو عالمة عليه في ذلك الباب.

ولعل أول من أشار إلى أن القرآن الكريم معجز بنظمه - فيما وصلنا من كتب- الجاحظ، فقد ألف في ذلك كتاباً سماه (نظم القرآن)، ولم يقدر لهذا الكتاب أن يصل إلينا، وقد أشار إلى هذا الكتاب الباقلاني مقلداً من قيمته العلمية فقال: "وقد صنف الجاحظ في (نظم القرآن) كتاباً لم يزد فيه على ما قاله المتكلمون قبله، ولم يكشف عما يلتبس في أكثر هذا المعنى"^١.

ومن أشار إلى أن البلاغة تكمن في حسن النظم المبرد حيث يقول: "فحق البلاغة إحاطة القول بالمعنى، واختيار الكلام، وحسن النظم حتى تكون الكلمة مقاربة أختها ومعاوضة شكلها"^٢، ثم جاء علي بن عيسى الرماني فأكد على قضية تحسين

١ إعجاز القرآن للباقلاني ص ٢٤.

٢ البلاغة ص ٥٩.

النظم، ورأى أن تحسينه إنما يكون بتعديله حتى يكون سهلاً في التلفظ به، وخفيفاً على السامع، مع الإيجاز على مقدار الحاجة، فقال: "وحسن البيان في الكلام على مراتب: فأعلاها مرتبة ما جمع أسباب الحسن في العبارة من تعديل النظم حتى يحسن في السمع، ويسهل على اللسان، وتتقبله النفس تقبل البرهان، وحتى يأتي على مقدار الحاجة فيما هو حقه من المرتبة... والقرآن كله في نهاية حسن البيان.."^١.

وبعدهم جاء الخطابي فبين أن بلاغة القرآن الكريم تكون في ثلاثة أمور الألفاظ، والمعاني، والنظوم، فقال: "إنما تعذر على البشر الإتيان بمثله لأمر: منها أن علمهم لا يحيط بجميع أسماء اللغة العربية وبألفاظها، التي هي ظروف المعاني والحوامل لها، ولا تدرك أفهامهم جميع معاني الأشياء المحمولة على تلك الألفاظ، ولا تكمل معرفتهم لاستيفاء جميع وجوه النظوم التي يكون اثتلافها وارتباط بعضها ببعض، فيتوصلوا باختيار الأفضل عن الأحسن من وجوهها إلى أن يأتوا بكلام مثله"^٢، ثم لخص مراده بقوله: "وإنما يقوم الكلام بهذه الأشياء الثلاثة: لفظ حامل، ومعنى به قائم، ورباط لهما ناظم"^٣.

لاشك بأن الخطابي من أوائل من تنبه إلى بلاغة النظم، وقد لامس المعنى الذي أراده الجرجاني، ويدل على ذلك قوله "عمود هذه البلاغة التي تجمع لها هذه الصفات هو وضع كل نوع من الألفاظ التي تشتمل عليها فصول الكلام موضعه الأخص الأشكل به، الذي إذا أبدل مكانه غيره جاء منه إما تبدل المعنى الذي يكون منه فساد الكلام، وإما ذهاب الرونق الذي يكون معه سقوط البلاغة"^٤.

١ النكت في إعجاز القرآن ص ١٠٧.

٢ بيان إعجاز القرآن ص ٢٦.

٣ بيان إعجاز القرآن ص ٢٧.

٤ بيان إعجاز القرآن ص ٢٩.

ومما يلاحظ تأكيده على قضية الائتلاف والارتباط والاختيار فهو يؤكد على بنية الكلام وأثرها في البلاغة، ولذا فالتبديل قد يفسد المعنى، لذا فالنظم عند الخطابي هو "صورة اللفظ المتفاعل مع المعنى للتعبير عن التجربة الفنية وليس للألفاظ وحدها ولا للمعاني أهمية النظم"^١ وهذا ما جعل بعض الباحثين يعتقد أن الجرجاني قد ارتكز على المعنى نفسه الذي قرره الخطابي^٢.

ثالثاً: نقد النظم الجرجاني:

الاعتراضات على نظرية النظم:

لقد أخذت نظرية النظم موضعها اللاتق بها عند علماء البلاغة العربية والنقاد، فلم نجد أحداً من المتقدمين تصدر لنقدها والاعتراض عليها، إلا ما يُذكر عرضاً مما لا يسلم منه أحد، ولعل أبرز الانتقادات التي وجهها المتقدمون في هذا الباب كانت تدور حول طريقة عرض النظرية، فقد أنكروا بعضهم الإطناب والتكرار وقلة الترتيب وسوء التبويب حتى شبهه السعد التفتازاني بعقد قد انفصم فتناثرت لآليه^٣.

ومن انتقد عليه ذلك الرازي في كتابه نهاية الإيجاز الذي حاول فيه اختصار كتاب دلائل الإعجاز وتهذيبه حيث يقول عن الجرجاني: "ولكنه رحمه الله لكونه مستخرجاً لأصول هذا العلم وأقسامه وشرائطه وأحكامه؛ أهمل رعاية ترتيب الأصول والأبواب، وأطنب في الكلام كل الإطناب"^٤، فالرازي يعتذر له بالسبق، فالسابق لا يرتب ترتيب اللاحق، لأن جهده منصب في الإبداع والابتكار.

١ أثر القرآن في تطور النقد العربي ص ١٠٨.

٢ النظم في دلائل الإعجاز ص ١٤.

٣ المطول ص ١٠.

٤ نهاية الإيجاز ص ٢٨.

وتابع ابن الزمكاني الرازي في ذلك فقال: "غير أنه واسع الخطو، كثيرا ما يكرر الضبط، فقيد للتبويب، طريد من الترتيب، يمل الناظر ويعشي الناظر"^١.
فهذه الانتقادات الشكلية تنقسم إلى قسمين الأول: الإطناب والتكرار، وهذا مما لا ينكر، ولكنه تكرار مقصود أراد به الجرجاني تثبيت النظرية التي يؤسس لها، أما القسم الثاني: فهو عدم الترتيب والتبويب، والذي يظهر في الجواب على هذا أن عبدالقاهر أراد أن يقدم نظرية متصلة متكاملة، فلم يرد أن يجزأ أركان هذه الدراسة التي قدمها، ولا يعني ذلك أنه لم يسر على منهج علمي في هذا الكتاب، بل له منهج واضح وقد فصل في ذلك محمد أبو موسى في كتابه (مدخل إلى كتابي عبدالقاهر الجرجاني)^٢، فبين ترابط هذا الكتاب، وذكر عبارات الجرجاني نفسه التي تدل على أنه يستحضر هذا الترتيب، ومن ذلك قول عبدالقاهر: "وليس يتأتى لي أن أعلمك من أول الأمر في ذلك آخره، وأن أسمى لك الفصول التي في نيتي أن أحررها بمشيئة الله، حتى تكون على علم بما قبل موردها عليك، فاعمل على أن ههنا فصولا يجيء بعضها في إثر بعض"^٣، وقوله: "ومما يجب إحكامه بعقب هذا الفصل؛ الفرق بين قولنا: حروف منظومة، وكلم منظومة"^٤.

ومن المآخذ أو الإشكالات التي توقف عندها كثير من النقاد فحاروا فيها واختلفوا في تأويلها- حتى قال السيالكوتي في حاشيته على المطول "اعلم بأن في كلام الشيخ نوع اضطراب"^٥ - قول الجرجاني: "اعلم أن الكلام الفصيح ينقسم إلى

١ التبيان في علم البيان ص ٣٠.

٢ انظره ص ٩٣ - ٩٦.

٣ دلائل الإعجاز ص ٤٢.

٤ المصدر السابق ص ٤٩.

٥ حاشية السيالكوتي على المطول ص ٥٧.

قسمين: قسم تُعزى المزية والحسن فيه إلى اللفظ، وقسم يُعزى إلى النظم، فالقسم الأول الكناية والاستعارة والتمثيل الكائن على حد الاستعارة، وكل ما كان فيه على الجملة مجاز واتساع، وعدول باللفظ على الظاهر^١.

فظاهر كلام عبدالقاهر هنا يصادم كل ما قرره من نفي الفصاحة عن الألفاظ، وقد أجاب القزويني عن ذلك بأن البلاغة أو الفصاحة إنما هي صفة راجعة إلى اللفظ باعتبار افادته المعنى عند التركيب، فحيث نفى الجرجاني أنها من صفات اللفظ فذلك نفي لها من صفات المفردات من غير اعتبار التركيب، وحيث أثبت أنها من صفاته فذلك إثبات أنها من صفاته باعتبار المعنى عند التركيب^٢.

وقد اعترض التفتازاني على التأويل الذي ذهب إليه القزويني، فقرر بأن قول القزويني يشعر بأنه لم يتصفح دلائل حق التصفح ليطلع على ما هو مقصود الشيخ، ثم بين بأن الفصاحة تطلق على معنيين، الأول: - ولم يذكره وإنما أحال إلى المقدمة بغرض عدم التكرار - وهو أن يكون اللفظ جاريا على القوانين المستنبطة من استقراء كلامهم كثير الاستعمال على ألسنة العرب، وهي التي تكون جارية على اللسان سالمة من التنافر والغرابة والتعقيد وهذه راجعة إلى اللفظ. والثاني وصف في الكلام يقع به التفاضل ويثبت الإعجاز والموصوف به عرفا هو اللفظ، ولا نزاع في ذلك إنما النزاع في أن منشأ الفضيلة ومحلها، فالشيخ يرى أنها في النظم أي في مدلولات التراكيب^٣.

١ دلائل الإعجاز ص ٤٢٩.

٢ الايضاح ١/٤٧.

٣ المطول ص ٢٩.

فالتفتازاني لخص نظرية النظم دون الالتفات إلى الإشكال الذي أورده القزويني، فالقزويني حين طرح هذا الاشكال لم يورد نصا، والذي يظهر من كلامه أنه يقصد النص الذي ذكرناه أعلاه، وإن لم يصرح بأنه يقصد هذا النص بعينه، فكلام القزويني يتسق مع الجواب على هذا النص، أما كلام التفتازاني فهو جواب عام، ويشكل مع النص المذكور فما علاقة الصور البيانية بالمعنى الأول للفصاحة، إن الصور البيانية مرتبطة بالمعاني العامة للتركيب، أما المعنى الأول للفصاحة فهو مرتبط بمفردات الكلام، فلا يمكن أن يعلق عليها الجرجاني الاستعارة والكناية ونحوها.

أما رأي المحدثين في هذا الاشكال فكثير منهم رأى أن ذلك تناقض واضح، فمن أولئك محمد خلف الله الذي يرى أن نظرية عبدالقاهر في اللفظ والمعنى تحتاج نظر ومناقشة، ويتلجلج في بعض جوانبها شيء من الغموض والتناقض والإسراف^١.

ومنهم مصطفى ناصف الذي يقول: "إن هذا البحث يؤدي صراحة إلى نتيجة تخالف ما يريد أن يصل إليه، فبينما ينتهي بحثه في المشكلة الأولى إلى أن العمل الأدبي كله ينصب على المعنى المعقول، وأن ما يوصف به من أوصاف مبهمه أو غامضة إنما يرجع إلى المعنى، وبينما يصل إلى هذه النتيجة إذا به يقول في مكان آخر إن الإعجاز في الألفاظ مسائرا بذلك المذاهب الموروثة"^٢.

وفي الفريق الآخر المدافع عن عبدالقاهر نجد علي العماري يقرر بأن سر هذه العبارة في كلمة (تُعزى)، فقد بنى عبدالقاهر هذا الفعل للمجهول، لا بغرض التأييد، وإنما ليبين خطأ من يقول بذلك^٣، وهذا قول بعيد مردود، فكلمة (تُعزى)

١ نظرية عبدالقاهر في أسرار البلاغة ص ٢٢.

٢ النظم في دلائل الإعجاز ص ٢.

٣ قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية ص ٣٧٠.

يكون فيها تعليق سبب بمسبب، وتأتي في محل التقرير والشرح عادة، وحيث إن الجرجاني لم يبين خطأ القائلين بذلك فإن هذا القول يكون قوله.

أما الباحث ضياء الدين الحسيني فقوله يقترب من قول القزويني، ويمكن الجمع بين قوله وقول القزويني، وهذا الذي يترجح عند النظر في هذه القضية، ومجمل رأيه أن الجرجاني حمّله وقوف الناس على ظواهر الألفاظ إلى تغيير الاصطلاح والعدول عن مصطلح القدماء، واستعمالهم إلى اصطلاحات واضحة ترفع اللبس وتدفع الوهم، فلما استقر له الأمر وبين بحيث لا يلتبس مقصوده جاء باصطلاح المتقدمين ليبين أنه يوافقهم في مرادهم^١.

ومما انتقده المعاصرون على نظرية النظم إهمالها لجانب الصوت وجرس اللفظ وإيقاعه وموسيقاه، ومن أوائل من انتقد ذلك عليه محمد مندور حيث قرر أن الجرجاني ينكر كل مزية للفظ، وعدّ ذلك إسرافاً لا يقر عليه، وأكد على أن لجرس الألفاظ وقعا إيجابيا كثيرا ما يعين الكاتب أو الشاعر على استنفاد إحساسه^٢.

والجواب عن ذلك هو ما ذكره ضياء الدين الحسيني من أن المزية التي يتحدث عنها الشيخ هي مزية تقع في الكلام من جهة كونه كلاما وتأليفا ونظما لا من جهة كونه شعرا أو نثرا أو فنا، وعلى هذا فكل حسن للفظ ومزية ردها الشيخ ولم يعتبرها فالأغنى ليست على الجهة التي قصد ولا على الوصف الذي تطلب^٣.

١ عروض نظرية النظم ص ٢٢٨.

٢ في الميزان الجديد ص ١٩٤.

٣ عروض نظرية النظم ص ٢٢٣.

الخاتمة

خلصت الدراسة إلى جملة من النتائج من أبرزها:

- تدور معاني النظم في اللغة حول التأليف.
- لم تكن قضية اللفظ والمعنى من القضايا النقدية التي انفرد في الحديث عنها النقاد العرب، فقد سبق إليها فلاسفة اليونان والهند.
- كان للنحاة أثر في الوقوف على النظم باعتباره التركيب اللغوي، ومن تلك الجهود انبثق علم المعاني.
- كانت قضية النظم هي فاتحة العلوم البلاغية التي بدأت بعلم المعاني فالبيان ثم البديع.
- كان للجرجاني السبق في التنظير للنظم باعتباره سر إعجاز القرآن.
- لم تسلم نظرية الجرجاني من النقد قديماً وحديثاً.

المصادر والمراجع

- التفتازاني؛ سعد الدين مسعود. المطول في شرح تلخيص المفتاح وبهامشه حاشية المير سيد شريف. اسطنبول: مطبعة أحمد كامل. (د. ط) ١٣٣٠هـ.
- التوحيدى؛ أبو حيان علي بن محمد. الإمتاع والمؤانسة. تحقيق: أحمد أمين وأحمد الزين. القاهرة. ١٩٥٢ م.
- الثعالبي، أبو منصور عبد الملك بن محمد، تحقيق: محيي الدين عبد الحميد، دار الكتب العلمية.
- الجاحظ؛ عمرو بن بحر. البيان والتبيين. تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط(٧). ١٩٩٨م.
- الجاحظ؛ عمرو بن بحر. الحيوان. تحقيق: محمد باسل عيون السود. بيروت: دار الكتب العلمية. ط(٢). ١٤٢٤هـ.
- الجرجاني؛ عبد القاهر. دلائل الإعجاز. تحقيق: محمود شاكر أبوفهر. القاهرة: مطبعة المدني بالقاهرة ودار المدني بجدة. ط(٣). ١٩٩٢م.
- الحسيني؛ ضياء الدين. عروض نظرية النظم عند الإمام عبد القاهر الجرجاني ومباحثها. عمان: أروقة. ط ١. ٢٠١٥م.
- الخطابي؛ حمد بن محمد. بيان إعجاز القرآن (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن). تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام. القاهرة: دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب ١٦). ١٩٧٦م.
- خلف الله؛ محمد؛ نظرية عبد القاهر في أسرار البلاغة. الإسكندرية: جامعة الإسكندرية، مجلة كلية الآداب، المجلد(٢). ١٩٤٤م.

- ابن خلكان، أحمد بن محمد. وفيات الأعيان وأبناء أبناؤ الزمان، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر - بيروت. ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧م.
- الرازي؛ فخر الدين محمد. نهاية الإيجاز في دراية الإعجاز. تحقيق: ابراهيم السامرائي ومحمد بركات حمدي أبوعلي. عمان: دار الفكر. ١٩٨٥م.
- الرماني؛ علي. النكت في إعجاز القرآن (مطبوع ضمن ثلاث رسائل في إعجاز القرآن). تحقيق: محمد خلف الله ومحمد زغلول سلام. القاهرة: دار المعارف (سلسلة ذخائر العرب ١٦). ١٩٧٦م.
- الزركلي، خير الدين. الأعلام، دار العلم للملايين. ط ١٠. ١٩٩٢م.
- الزمكاني؛ عبدالواحد. التبيان في علم البيان المطلع على إعجاز القرآن. تحقيق: أحمد مطلوب وخديجة الحديثي. بغداد: مطبعة العاني. ط (١). ١٩٦٤م.
- سلام؛ محمد زغلول. أثر القرآن في تطور النقد العربي. القاهرة: دار المعارف. ط (٣). (د.ت).
- السياكوتي؛ عبدالحكيم. حاشية السياكوتي على المطول. مطبعة القسطنطينية. ١٢٤١هـ.
- سيويو؛ عمرو بن عثمان. الكتاب. تحقيق: عبدالسلام هارون. القاهرة: مكتبة الخانجي. ط (٣). ١٩٨٨م.
- الشريف الرضي؛ محمد بن الحسين. تلخيص البيان في مجازات القرآن. تحقيق: علي محمود مقلد. بيروت: دار مكتبة الحياة. ١٩٨٤م.
- الضامن؛ حاتم. نظرية النظم تاريخ وتطور. بغداد: دار الحرية للطباعة، منشورات وزارة الثقافة والإعلام. (د. ط). ١٩٧٩م.

- عباس؛ إحسان. تاريخ النقد الأدبي عند العرب. عمّان: دار الشروق. ط ٢. ١٩٩٣ م.
- عبدالرزاق؛ حسن إسماعيل. دلائل الإعجاز بين أبي سعيد السيرافي و عبدالقاهر الجرجاني. القاهرة: دار الطباعة المحمدية. ط (١). ١٩٩١ م.
- العسكري؛ أبوهلال. الصناعتين. الأستانة: مطبعة محمود بك. على نفقة الجمالي والخانجي. ط (١). ١٣٢٠ هـ.
- العماري؛ علي. قضية اللفظ والمعنى وأثرها في تدوين البلاغة العربية . القاهرة: مكتبة وهبة. ط ١. ١٩٩٩ م.
- ابن فارس، أحمد (٣٩٥ هـ)، معجم مقاييس اللغة، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، بيروت: دار الفكر، ١٣٩٩ هـ - ١٩٧٩ م.
- ابن قتيبة؛ عبدالله بن مسلم. الشعر والشعراء. راجعه وأعد فهرسه: محمد عبدالمنعم العريان. بيروت: دار إحياء العلوم. ط (٥). ١٩٩٤ م.
- القزويني؛ الخطيب. الإيضاح في علوم البلاغة. تحقيق: محمد عبدالمنعم خفاجي. القاهرة: المكتبة الأزهرية للتراث. ط (٣). ١٩٩٣ م.
- الماضي؛ شكري. في نظرية الأدب. بيروت: دار المنتخب العربي. (د. ط)، (د. ت).
- المبرد؛ محمد بن يزيد. البلاغة. تحقيق: رمضان عبدالتواب. القاهرة: مكتبة الثقافة الدينية. ط (٢). ١٩٨٥ م.
- مندور؛ محمد. في الميزان الجديد. القاهرة: مطبعة نهضة مصر. ط ٣. (د. ت).
- ابن منظور؛ محمد بن مكرم. لسان العرب. بيروت: دار صادر. ط (٣). ١٤١٤ هـ.
- أبو موسى؛ محمد. مدخل إلى كتابي عبدالقاهر. القاهرة: مكتبة وهبة. ط (١). ١٩٩٨ م.
- ناصف؛ مصطفى. النظم في دلائل الإعجاز. القاهرة: جامعة عين شمس، حوليات كلية الآداب. المجلد (٣). ١٩٥٥ م.